

الجمهورية التونسية



المجلس الأعلى للقضاء

تونس في: 30 أبريل 2021

مذكرة

من المجلس الأعلى للقضاء

الى السادة:

الرئيس الأول لمحكمة التعقيب ووكيل الدولة العام لديها

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية ورؤساء الدوائر الادارية الجهوية

الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ورؤساء الدوائر الجهوية

رئيس المحكمة العقارية

الرؤساء الأول لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها

رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية لديها

رؤساء محاكم النواحي وقضاتها

الموضوع: حول تنظيم العمل بالمحاكم والتوقي من انتشار مرض covid -19 الناجم عن

فيروس الكورونا المستجد .

وبعد،

ان المجلس الأعلى للقضاء،

ومتابعة منه لتطور الوضع الصحي العام في علاقة بمرض covid -19 الناجم عن فيروس

الكورونا المستجد، وأمام تفاقم الوضع الوبائي .

تقرر اتخاذ التدابير التالية لتنظيم العمل بالمحاكم الى غاية موفى شهر ماي 2021:

- تخصيص المتقاضين بمدخل واحد لمقرات المحاكم يكون محروسا وتركيز مقياس حرارة به وموزع للمادة المطهرة.

- منع دخول أي شخص للمحاكم دون ارتداء كمامة واقية.

- عدم قبول الموقوفين غير الحاملين لكمامة واقية.

- الحرص على ضمان التباعد داخل فضاءات المحاكم وملائمة نشر القضايا بالجلسات لفضاء قاعة الجلسات .

- عدم قبول المتقاضين بجلسات القضايا المدنية والإدارية والمالية التي تكون فيها انابة محام وجوبية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمحامين وفروعها.

- الاقتصار في الجلسات المتعلقة بالمادة الانتخابية أمام محكمة المحاسبات على حضور من يمثل القائمة الانتخابية المعنية.

- الاقتصار في اجراء الجلسات الصلحية في المادة الشخصية على القضايا التي لم يتم اتخاذ قرارات فورية متعلقة بالوسائل المتأكدة في شأنها.

- الاقتصار في اجراء التحريرات المكتبية على اختلافها والتوجهات على العين وباقي الجلسات الصلحية (شغلي، ضمان اجتماعي، جبائي....) على المستعجلة منها حسب تقدير المسؤولين على المحاكم.

- الاقتصار في المادة الجزائية أمام محاكم الأصل على النظر في قضايا الموقوفين وقضايا الاعتراض على الاحكام الغيابية في جلساتها المعنية للبت في الاعتراض من الناحية الشكلية والموقوفين في أخرى وقضايا حوادث المرور وقضايا العدالة الانتقالية وقضايا السراح المنشورة بكل من القطب القضائي الاقتصادي والمالي والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب.

- اقتصار الحضور بالجلسات الجزائية على أطراف القضية الحاملين لاستدعاء ومحاميهم .
هذا ويدعو المجلس المشرفين على المحاكم والمؤسسات القضائية الى الحرص على توزيع العمل بين القضاة بما يضمن العدل في تحمل أعباءه والتقليص من تنقلهم الى مقرات المحاكم كما يدعوهم الى حسن تقدير الوضعيات الصحية الخاصة .

ويعول المجلس على حرصكم المعهود لإنجاح هذه التدابير بالتنسيق مع فروع الهيئة الوطنية للمحامين مساهمة منكم في المجهود الوطني للحد من انتشار هذا المرض وغني عن التذكير بدوركم الأساسي وسلطكم التقديرية في إدارة المحاكم بما يحفظ سلامة الجميع.

عن المجلس الأعلى للقضاء

رئيس المجلس

يوسف بوزاخر

